

يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقاً لمقتضيات الفصل 148 من دستور المملكة، وأود بهذه المناسبة أن أهنئكم بصفتمكم ممثلين للأمة على الثقة التي حظيت بها من طرف الناخبين إثر الانتخابات الأخيرة، كما يحق لنا جميعاً أن نهني بلادنا لنجاحها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في تنظيم انتخابات ثلاثية غير مسبوق في خضم جائحة "كوفيد-19"، في ظروف اتسمت بكامل المسؤولية والالتزام والعمل من أجل المصلحة العامة.

وكما تعلمون، أسند دستور المملكة للمجلس الأعلى للحسابات مهمة الرقابة العليا على المالية العمومية، وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، كما أناط بالمجالس الجهوية للحسابات مراقبة حسابات الجهات والمجمعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، وخول الدستور للمحاكم المالية صلاحية المعاقبة عند الاقتضاء عن كل إخلال بالقواعد السارية على عمليات مداخيل ومصاريف الأجهزة العمومية. وبالتالي، فإن لقاءنا اليوم يعتبر بحق محطة دستورية بامتياز نعتز بها، إذ تتوخى تفعيل مبدأ المساءلة، والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكاليات التدبير العمومي، وتنزيل السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، ورصد الإختلالات التي قد تعترضها، وكذا اقتراح السبل والبدايل الكفيلة بضمان أثرها الإيجابي على المواطن، على الإستثمار وعلى الشغل. ويأتي هذا العرض في سياق وطني ودولي يعرف تحولات مستمرة ومتسارعة إثر التغييرات الجذرية التي فرضتها الجائحة، إضافة إلى تزامن مجموعة من العوامل ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والجيوستراتيجي والتي أدت إلى مراجعات عميقة للإختيارات الإستراتيجية للدول، أهمها إعادة النظر في مسار العولمة ووضع العنصر البشري والإهتمام بحياة الإنسان، جعلها في صلب أولويات السياسات العمومية.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت بلادنا طبقاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، جملة من التدابير واستهدفت في مرحلة أولى توظيف الإمكانات المالية التي أتاحتها الصندوق التضامني لـ"كوفيد-19"، وفي مرحلة ثانية لاحقة وضع خطة متكاملة لإنعاش الإقتصاد من خلال إحداث صندوق محمد السادس للإستثمار للنهوض بالأنشطة الإنتاجية. ولعل من أهم الدروس المستخلصة من هذه الأزمة أن بلادنا تمكنت من التخفيف من الإنعكاسات المباشرة للجائحة، أساساً بفضل روح الإلتزام وروح المواطنة التي أبان عنها المغاربة سواء خلال مرحلة الحجر الصحي أو في المراحل اللاحقة المرتبطة بالحملة الوطنية للتلقيح، مما ساعد العديد من الأنشطة الاقتصادية على التعافي تدريجياً، حيث سجل الإقتصاد الوطني نمواً بأكثر من 7% في سنة 2021 بعد انكماش بـ 6,3% في سنة 2020، كما حافظت بلادنا على جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية والتي تنامت بنسبة 20,5% بالمقارنة مع سنة 2020.

## محضر الجلسة رقم 036

**التاريخ:** الأربعاء 10 شوال 1443 هـ (11 ماي 2022م).

**الرئاسة:** السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب؛

-السيد نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعة وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة صباحاً.

**جدول الأعمال:** جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان مخصصة لتقديم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضاً حول أعمال المجلس برسم سنتي 2019 و2020.

**السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

السيدات والسادة رؤساء الغرف بالمجلس الأعلى للحسابات،

والسيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات،

والذين من طنجة إلى الداخلة، والذين يحضرون معنا لأول مرة،

طبقاً لمقتضيات الفصل 148 من الدستور وخاصة الفقرة الأخيرة منه،

تقدم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة

المشتركة لمجلسي البرلمان عرضاً عن أعمال المجلس برسم سنتي 2019-

2020.

أعطي الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لتقديم

العرض.

تفضل السيدة الرئيس.

**السيدة زينب عدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:**

السلام عليكم جميعاً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وفق منهجية تشاركية مخططة إستراتيجية للسنوات الخمسة 2022-2026، يرتكز على مقارنة النتائج والأثر على حياة المواطن، وذلك من خلال تطوير عمل المحاكم المالية وإرساء آليات اشتغال تتيح لها مواكبة الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يتعلق الأمر باعتماد مقارنة جديدة في برمجة أعمال المحاكم المالية وتنوع التقارير حول الأعمال الصادرة عنها، وتفعيل الجسور فيما بين مختلف الاختصاصات القضائية وغير القضائية، وإرساء سياسة عقابية ملائمة وناجعة، وكذا سن أسلوب جديد في تتبع تنفيذ مخرجات المحاكم المالية، ونشر أعمالها والتواصل بشأنها.

وهكذا، تتوخى المحاكم المالية في إطار برمجة أعمالها الرقابية الإستجابة لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والرأي العام والمواطنين، من خلال الاعتماد على تحليل المخاطر، وعلى منهاج يضمن استقلالية وموضوعية وحياد المحاكم المالية، كما تستهدف هذه البرمجة المجالات ذات الأولوية، لاسيما تقييم مدى إنجاز البرامج الكبرى للتنمية والمشاريع العمومية وتنزيلها على المستوى الترابي.

ومن أجل التنزيل الفعلي لمخرجات وتوصيات المحاكم المالية والرفع من أثرها على التدبير العمومي وعلى حياة المواطنين، تولى هذه المحاكم أهمية بالغة لتتبع التوصيات الصادرة عنها، حيث يتم تضمين نتائج هذا التتبع في التقرير السنوي، ولهذا الغاية أحدث المجلس منصة رقمية قصد تيسير عمليات التواصل مع مختلف الأطراف المعنية، مع اعتماد وتيرة تتبع، تأخذ في عين الاعتبار طبيعة التوصية، مدى أولويتها، وكذا طابعها الإستعجالي، وسيشرع في العمل بهذه المنصة، إن شاء الله، ابتداء من الشهر المقبل حال استكمال عملية توصل المجلس بالمعطيات المتعلقة بالمخاطبين المعنيين من طرف القطاعات الوزارية المعنية، وأيضا بعد تمكينهم من استعمالها.

وبهذا الصدد، نتمن إحداث وحدة تابعة لرئاسة الحكومة في أبريل المنصرم مهمتها تفعيل التوصيات ذات الصلة، وذلك استجابة لطلب المجلس الأعلى للحسابات.

وسيعمل المجلس على غرار الهيئات العليا للرقابة الرائدة في هذا المجال على إعداد تقارير حول مظاهر التحسن المسجلة في التدبير العمومي لكل قطاع، وحول مدى الإستجابة والتقدم في تفعيل هذه التوصيات.

وفي ذات السياق، يواكب المجلس أورشاح إصلاح المالية العمومية وتنزيل مقارنة التدبير المرتكز على النتائج، وتحسين مسطرة الإدلاء بالحسابات ومضمونها، وتوفير المعلومات الموثوقة والمحينة للمحاكم المالية، يواكب أيضا مشروع رقمنة عملية الإدلاء بالحسابات وتوفير الشروط الملائمة لممارسة المجلس لاختصاصه جد فعال وهو اختصاص التصديق على حسابات الدولة، وقد تم لهذا الغرض وضع إطار عمل مع وزارة الاقتصاد والمالية من خلال اتفاقية حددت المجالات ذات الصلة وظروف مواكبتها، وسيعمل المجلس على تقديم نتائج هذه المواكبة، مواكبة أورشاح إصلاح المالية

وفي نفس الاتجاه، تحسنت مدخرات بلادنا من العملة الصعبة، حيث بلغت ما يعادل 6 شهور و22 يوما من واردات السلع والخدمات، بفضل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي سجلت مبالغ قياسية: 93,3 مليار درهم أي بزيادة 36,8%.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التطورات اللاحقة للجاهة إضافة إلى الإنعكاسات السلبية لموسم الجفاف ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الإكراهات الخارجية، كل هذه العوامل تفرض مواجهة تحديات كبرى، يأتي في مقدمة هذه التحديات تعزيز مكانة المغرب وتحسين مناخه، لاسيما في المجالات الصحية والطاقي والصناعية والغذائية وتأهيل العنصر البشري، وتوفير الظروف المواتية للإستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي، بالإضافة إلى تسريع وتيرة الأورشاح الكبرى: كتنعيم الحماية الإجتماعية في أفق سنة 2025، وأورشاح الجبايي والمؤسسات العمومية وتفعيل الميثاق الجديد للإستثمار، بالإضافة إلى ضرورة تنزيل النموذج التنموي الجديد، خاصة فيما يتعلق بالخلاصات الجوهرية المتعلقة بمجال الحكامة والتدبير العمومي، ونذكر منها:

تطوير قدرات مختلف الفاعلين العموميين على الإستباق الإستراتيجي وتدبير وتدارك المخاطر وتجريب واحتضان الحلول والمشاريع؛

✓ نذكر منها أيضا تشجيع بلورة سياسات عمومية ناجعة ومنسقة، تقوم على التحليل، تقوم على المعطيات المحينة، وتهدف إلى تحقيق مكاسب للمواطن ولصالح عموم المواطنين؛

✓ نذكر منها أيضا تحسين قدرات الإدارة لتنفيذ السياسات العمومية بفعالية وبوتيرة أسرع، وكذا الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في هذا السياق، فإن توقع المحاكم المالية يجعلها اليوم في منعطف جديد لمسارها المؤسسي، فإذا كانت المراحل السابقة قد ساهمت وبصفة تدريجية ومتوازنة في إرساء مبادئ ومناهج الرقابة العليا، فإننا اليوم أمام تحديات جديدة وانتظارات متنوعة تفرضها هذه التحولات المتسارعة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أن انتظارات الأطراف ذات الصلة، وفي مقدمتها السلطان التشريعية والتنفيذية وكذا المجتمع المدني والمواطنين، تنامت خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يضع على عاتقنا مهمة صيانة المكانة الدستورية للمحاكم المالية وتكريسها والإرتقاء بأدائها والرفع من آثار عملها.

ومما لا شك فيه، فإن هذه العوامل تشكل بالنسبة لنا كؤسسة مؤتمنة على تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، تشكل دافعا قويا لأن نكون دائما على استعداد للتأقلم مع هذه المستجدات والتحويلات، وأن نضع الآليات اللازمة للإستجابة للتحديات والرهانات والانتظارات التي تترتب عنها.

وفي هذا الإطار، اعتمد المجلس الأعلى للحسابات منذ مارس 2021

العمومية نتيجة المخالفات المرتكبة والتي بلغت 17 مليون و77 ألف درهم، ويتعلق الأمر بإثارة المسؤولية الشخصية للمتدخلين في تنفيذ العمليات المالية للأجهزة العمومية الذين ارتكبوا مخالفات في مجال تنفيذ عمليات الموارد والنفقات العمومية، وكذا حصولهم على منافع نقدية أو عينية غير مبررة، وحالات أيضا إلحاق أضرار بالجهاز العمومي بسبب الإخلال الخطير سواء في الإشراف أو في المراقبة أو بسبب التقصير والإغفال المتكررين في القيام بمهامهم.

أما في مجال التدقيق والبت في حسابات الأجهزة المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، فقد أصدرت المحاكم، خلال نفس المدة، ما مجموعه 636 حكما وقرارا صرحت بموجبها ابتدائيا بعجز يوازي 209 دالمليون و700 ألف درهم على إثر التدقيق والتحقيق في ما مجموعه 11.738 حسابا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن النسخة التنفيذية من الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم المالية توجه إلى الخزينة العامة للمملكة بعد اكتسابها قوة الشيء المقضي به، وذلك قصد استخلاص المبالغ المحكوم بها.

بالنسبة للأفعال التي تستوجب عقوبة جنائية والتي تم اكتشاف مجملها، في إطار ممارسة المحاكم المالية، مع الأسف، لا تتم الإحالة إلى المحاكم المالية من طرف السلطات المختصة حسب القانون. تم اكتشاف مجملها في إطار ممارسة المحاكم المالية، فقد أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات خلال نفس الفترة: 2019 إلى متم أبريل 2022، 29 ملفا إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض - رئيس النيابة العامة-، وذلك قصد أخذ المتعين بشأنها، فيما اتخذت مقررات بعدم إثارة الدعوى العمومية بخصوص 6 ملفات لعدم كفاية القرائن والإثباتات اللازمة.

وعلاقة بالأحكام والقرارات الصادرة في هذا الإطار، حرص المجلس ضمن هذا التقرير على إبراز عناصر وأسس إسناد المسؤولية أمام المحاكم المالية المستنبطة من هذه القرارات والأحكام، وكذا إثارة الإنتباه إلى الثغرات والإختلالات التي تشوب التدبير العمومي وأسبابها قصد العمل على تجاوزها، بما يعزز الحكامة الجيدة في مجال التدبير المالي العمومي ويساهم في إشاعة ثقافة حسن التدبير ويحقق أيضا الأمن القضائي.

وفي انتظار مراجعة نظام مسؤولية المدبرين العموميين، يسعى المجلس إلى تعزيز الوظيفة العقابية بشكل يتناسب مع الغاية من سنّ هذا الإختصاص، وكذا مع الرهانات الجديدة للتدبير المالي العمومي، في إطار الانتقال إلى التدبير المرتكز على النتائج بدل التدبير المبني على الوسائل، من خلال اعتماد سياسة عقابية ولأول مرة، فعالة وناجعة، تراعي التوازن في الممارسة القضائية بين مختلف المخالفات المستوجبة للمسؤولية.

كما أود أن أؤكد أمامكم، أن المجلس الأعلى للحسابات، بتنسيق وثيق وفعلي مع النيابة العامة لديه وعلى رأسها السيد الوكيل العام لجلالة الملك، يعمل بحزم لتفعيل كل الآليات التي يتيحها القانون قصد إحالة كافة ملفات الفساد وهدر الأموال العمومية على رئاسة النيابة العامة لإتخاذ ما يلزم

العمومية في تقريره السنوي المقبل.

وعلى مستوى المجالس الجهوية للحسابات وإدراكا منا للدور الهام الذي تضطلع به في تدعيم الحكامة الترابية، حرصنا على أن تمارس هذه المجالس كافة اختصاصاتها وفق رؤية متكاملة ومنهجية، غايتها في ذلك انخراطها العملي في مواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، مع مراعاة التحولات التي تعرفها بلادنا، وبالطبع مراعاة خصوصيات كل جهة، وتوجيه أعمالها أساسا نحو المجالات ذات الصلة بالمعيش اليومي للمواطن والمساهمة في تحسين أداء الجماعات الترابية بما يعكس إيجابا على تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.

ولأجل ذلك، عملنا على تكثيف المهام المشتركة بين غرف المجلس والمجالس الجهوية للحسابات وتزويد هذه الأخيرة بالموارد البشرية اللازمة حتى تضطلع بمهامها على النحو المطلوب، وهكذا فقد تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مطلع سنة 2022 بتعيين 49 ملحق قضائي جديد على مستوى مختلف المجالس الجهوية للحسابات، ونعزم مواصلة جهودنا في هذا الإطار قصد تمكينها من وسائل العمل اللازمة.

وفي إطار تنزيل أحكام دستور المملكة في مجال المساعدة للهيئات القضائية، ومن أجل المساهمة في تخليق الحياة العامة ومحاربة كل أشكال الفساد، تم تكثيف التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بشأن معالجة الشكايات والتظلمات والتقارير ذات الصلة بالمخالفات والجرائم المالية وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بها.

ولا يفوتني بهذه المناسبة الإشادة بالتعاون البناء والمثمر مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة منذ توقيع مذكرة تعاون في يونيو 2021.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أصدر المجلس الأعلى للحسابات في دجنبر 2021 التقرير المتعلق بأنشطة المحاكم المالية برسم سنتي 2019 و2020، وقد تشرفت برفعه إلى جلالة الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رؤساء الحكومات، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في مارس 2022 بالجريدة الرسمية عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور؛ وقد حظي التقرير بتغطية إعلامية واسعة باعتبار المكانة التي يحتلها تدبير المال العام ضمن اهتمامات الرأي العام والأوساط الإعلامية.

يتضمن هذا التقرير حصيلة ممارسة المحاكم المالية لاختصاصاتها القضائية بالإضافة إلى أبرز خلاصات المهات الرقابية بخصوص أهم المشاريع والبرامج والإصلاحات الهيكلية التي تهم الشأن العام.

فيما يتعلق باختصاص التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أصدرت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 حتى متم أبريل 2022 ما عدده 464 قرار وحكم، بلغ مجموع الغرامات 10 مليون و603 درهم، بالإضافة إلى المبالغ المحكوم بإرجاعها والمطابقة للخسارة التي لحقت بالأجهزة

للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية؛

- مجال الحكامة الترابية: ويتعلق بخلاصات المهام المنجزة بخصوص تدبير المشاريع العمومية على مستوى جميع جهات المملكة، يخص أيضا تدبير النفايات المنزلية والنفايات المائلة لها وأسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه، يشمل أيضا آليات التعاون بين الجماعات الترابية واعداد وتنفيذ مخططات الجماعات وتسيير العمالات والأقاليم وتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي، وتدبير ومراقبة المقالع خاصة بجهة الدار البيضاء-سطات، وكذا مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى 2015-2020.

وكما تلاحظون أيها السادة الحاضرون، تحرص المحاكم المالية على أن تخضع أشغالها لشروط موضوعية، يأتي في مقدمتها تحديد الأولويات واختيار سمات رقابية تأخذ بعين الإعتبار الإشكاليات والتحديات الكبرى، وكذا المخاطر المتزايدة التي يواجهها التدبير العمومي ومراعاة التكامل والتناسق بين مختلف الأنشطة الرقابية، وضمان تغطية كافية وفعالية لكافة المجالات الترابية.

في هذا الإطار، أود أن أركز أمام حضراتكم على أربعة مواضيع أساسية ذات صبغة إستراتيجية:

**الفئة الأولى:** وضعية المالية العمومية خلال الفترة 2019-2021؛

**الفئات الثانية:** السياسات العمومية التي تعنى بالعنصر البشري، وتهم أساسا التعليم بالوسط القروي والتغطية الصحية؛

**الفئة الثالثة:** تهم السياسة العمومية المتبعة في مجال الماء؛

**الفئة الرابعة:** إنجاز وتدبير المشاريع العمومية على مستوى جهات المملكة.

بخصوص الفئة المرتبطة بوضعية المالية العامة خلال الفترة 2019-2021 وتطورها على المدى المتوسط، يتضح أن بلادنا دخلت مرحلة جديدة من التقلبات تحمل معها مخاطر متراكمة على مستوى التوازنات الماكرو-اقتصادية.

وعلى أساس الحسابات الوطنية 2007 وطبقا للمعطيات الأخيرة التي نشرتها وزارة الإقتصاد والمالية، فإن سنة 2019 سجلت استقرارا نسبيا لعجز الميزانية في مستوى يعادل 3.6% من الناتج الداخلي الخام، وكذا استقرار دين الخزينة في نسبة 64.9% من الناتج الداخلي الخام في 2019، وفي المقابل، فإن الظرفية الخاصة لسنة 2020 بسبب السياق الاستثنائي لجائحة "كوفيد-19" وتداعياتها المباشرة والعميقة على المالية العامة لبلادنا طبعا على غرار غالبية دول المعمور، استلزمت اللجوء إلى قانون المالية المعدل، وكان من نتائج هذه الوضعية على وجه الخصوص تفاقم عجز الخزينة بلغ ما يعادل 7.6% من الناتج الداخلي الخام، كما أخذ دين الخزينة مسارا تصاعديا، حيث انتقل إلى 76.4% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2020 أي بزيادة 11.5 نقطة.

بخصوصها في مجال المتابعات الجنائية كلما أصبحت القرائن كافية، هاجسه في ذلك ممارسة كافة اختصاصاته والحرص على تنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة فعليا وعلى أرض الواقع.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،**

بغض النظر عن الأنشطة ذات الصبغة القضائية، فإن المهتمات المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، أخذت حيزا كبيرا من هذا التقرير، وقد روعي في عرض خلاصات هذه المهام الأجوبة والتعقيبات المدلى بها من طرف مسؤولي الأجهزة والقطاعات التي خضعت للمراقبة.

كما تم حصر هذه الملاحظات في تلك المتعلقة بالتدبير، أما تلك التي من شأنها إثارة مسؤولية بعض المديرين والمسيرين، فقد تم تضمينها تماشيا مع مبادئ قرينة البراءة في تقارير منفصلة من أجل إحالتها على النيابة العامة لدى المحاكم المالية، وقد تفضي إلى عقوبات ذات طابع إداري أو عقوبات في مجال التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية أو التسيير بحكم الواقع أو عقوبات جنائية.

وهكذا، أنجزت خلال الفترة 2019-2020 ما مجموعه 665 مهمة رقابية منها 558 مهمة منجزة من طرف المجالس الجهوية للحسابات، وقد صنفت خلاصات هذه المهام في التقرير وفق مقارنة قطاعية وموضوعاتية دالة وهادفة تشمل المجالات الآتية:

- مجال المالية العمومية والإدارة: ويضم خلاصات مهمة تتعلق بتنفيذ قوانين المالية، تدبير الضرائب، أنظمة التقاعد والتأمين، كتابات الضبط بمحاکم المملكة والخدمات الفصليّة المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج؛

- مجال التجهيز والإسكان: ويشمل خلاصات المهام المتعلقة بقطاع الماء واللوجيستيك وكذا تقييما حول آليات وتدخلات الدولة في مجال محاربة السكن غير اللائق؛

- مجال الأنشطة الإنتاجية: ويتناول خلاصات المهام المتعلقة بسلسلة الدواجن ومخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج" والمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييم والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

- مجال التربية والتكوين والرياضة: ويضم خلاصات المهام التي أنجزت حول التدريس في الوسط القروي وآليات توجيه التلاميذ، والتربية الدامجة، وتدبير مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وحكامة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي، وتقييم التكوين المهني الموجه لقطاع السيارات، وكذا علاقة الوزارة المكلفة بالرياضة بالجامعات الرياضية؛

- مجال الصحة والعمل الاجتماعي: ويشمل مهمات مختلفة تتعلق بوضعية التغطية الصحية الأساسية وبحكامة ودعم بعض مجالات المنظومة الصحية وتدبير مراكز إستشفائية والقطب الاجتماعي، وكذا الإعانات الممنوحة

الإقتصادي وبناء اقتصاد قوي. كما أن هذا الإصلاح يستهدف من جهة دعم الدور الإستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية للدولة، ومن جهة أخرى يستهدف تعزيز أداء هذا القطاع الرفع سواء من نجاعته الإقتصادية أو الإجتماعية.

ويلاحظ المجلس، أنه على الرغم من صدور القانون المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون الإطار والقانون المحدث للوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة منذ يوليوز 2021، لم يتم بعد الشروع في التنفيذ الفعلي لهذا الإصلاح الحيوي وتحديد محطاته الأساسية ضمن خارطة طريق توضح الأدوار العملية لمختلف الفاعلين وتحدد أيضا الأفق الزمني للإنجاز.

وعلى صعيد آخر، علاقة بالمالية العمومية، تناول التقرير، لأول مرة، مدى التقدم الحاصل فيما يخص تنفيذ المقتضيات المتعلقة بمنهجية نجاعة الأداء كإحدى مستجدات القانون التنظيمي للمالية لسنة 2015، حيث تم تسجيل مجهودات هامة في مسار اعتماد هذه المنهجية على نطاق واسع، مما ساهم في دينامية إيجابية لتدبير المالية العمومية، إلا أن هذه الدينامية ما زالت تعرف نقائص قد تحد من نتائجها، وهي هذه المحدودية في التناغم بين الإستراتيجيات القطاعية وكيفية تنزيلها ضمن البرامج الميزانية، وكذلك هناك اعتماد لعدد كبير من الأهداف والمؤشرات يتعذر معه تتبعها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى غياب نظام معلوماتي يمكن من تتبع نجاعة الأداء.

وفي ارتباط بالمالية العمومية، أكد المجلس على الصبغة الإستيعابية التي يكتسبها إصلاح أنظمة التقاعد، حيث لاحظ أن تغطية التقاعد الإجمالية للسكان النشيطين لا تزال محدودة، فمن بين 4.5 مليون شخص مع نهاية 2020 لا يتجاوز معدل هذه التغطية 42% على الرغم من التقدم الملحوظ الذي سجل على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

وعلى غرار السنوات السابقة، أورد التقرير تحليلا لوضعية أنظمة التقاعد، والتي تعرف صعوبات متفاقمة بخصوص ديومتها وتوازنها المالية، إذ على الرغم من التعديلات المهمة لمقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد والتي جاء بها إصلاح 2016، من المتوقع، إذا بقيت الأمور على حالها، أن يستنزف النظام كامل احتياطياته في أفق 2026.

أما النظام العام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فيعرف عجزا تقنيا منذ 2004، ومن المتوقع أن يواجه أول عجز له في أفق 2028.

كما أن نظام تقاعد الأجراء الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، سيواجه أول عجز تقني له في 2029 على الرغم من وجود رافعة ديموغرافية مواتية.

واعتبارا لحجم هذه الصعوبات وآثارها المرتقبة، أوصى المجلس بإصلاح حكمة وقيادة هذه الأنظمة، والإستمرار في مراجعة ومؤاممة معايير أنظمة التقاعد الأساسية وتوفير أوجه التقارب فيما بينها مع الإطار المستهدف، وتسريع وتيرة الإصلاحات المعيارية، وكذا وضع حلول تمويلية مناسبة

وقد سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا من حيث المؤشرات الإقتصادية والمالية، بفضل التدابير التي شرع في تنزيلها تدريجيا ضمن خطة الإقلاع الإقتصادي للخروج من الأزمة وتداعياتها، وكذا بفضل الموسم الفلاحي الجيد آنذاك، حيث تراجع عجز الميزانية إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام، كما أن دين الخزينة عرف تحسنا نسبيا بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام، بقي في حدود 74,2% على الرغم من تزايد حجم الدين بالقيمة المطلقة، ارتفع من 832,6 مليار درهم إلى 885,5 ما بين 2020 و2021.

ومما لاشك فيه، أن وضعية المالية العامة خلال النصف الأول من هذه السنة تبدو بالغة التعقيد، نتيجة تزامن هذه الإكراهات المرتبطة بالجفاف والارتفاع الملحوظ للأسعار الدولية للمواد الطاقية والسلع الأساسية ومخاطر التضخم وانعكاساتها على الإقتصاد الوطني.

ويتمن المجلس بهذا الخصوص إنشاء آلية "لجنة اليقظة الإستراتيجية" والتي تضم أيضا الفاعلين الإقتصاديين، لتتبع الإنعكاسات المحتملة التي يواجها الإقتصاد الوطني والتخفيف من وقعها على المواطن وعلى المقاولات المعنية. واعتبارا للمستوى المرتفع للدين العمومي، يتعين العمل في المدى القصير والمتوسط على اتخاذ تدابير ميزانية من أجل توفير هوامش لتمويل الإصلاحات البنوية اللازمة، مع الحرص على وضع نسبة الدين العمومي في منحنى تنازلي، يمكن تصنيف هذه التدابير إلى ثلاث أجزاء أساسية:

**الأول** يتصل بالموارد وذلك بتفعيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، خاصة فيما يتعلق بتعبئة الإمكانيات الضريبية عبر توسيع الوعاء الضريبي، وأيضا ترشيد التحفيزات الجبائية؛

**الجزء الثاني** من التدابير يرتبط بترشيد النفقات العمومية، من خلال مراجعة منهجية وعميقة للنفقات وتحديد أهداف واضحة ومتوسطة الأجل تندرج ضمن قوانين المالية السنوية من شأنها إعادة ترتيب أولويات النفقات والزيادة من فعاليتها واستهدافها وإتاحة موارد إضافية لتمويل الإصلاحات الضرورية؛

**الجزء الثالث** من التدابير يتعلق بتفعيل وتطوير وتوسيع مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص كليا اقتضى الأمر ذلك. واعتبارا لمحدودية الموارد المالية المتاحة، فإن الابتكار في هذا المجال من شأنه أن يعطي دفعة قوية للإستثمار بشقيه الخاص والعام، ويعمل على تسريع وتيرة الإنجازات.

وفي نفس السياق، يكتسي التعجيل بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية أهمية بالغة لما له من انعكاسات على المالية العمومية، سواء من حيث التوجهات الإستراتيجية للقطاع العمومي أو من حيث أيضا التدفقات المالية التي تربطه بميزانية الدولة. ومن المعلوم أن هذا الإصلاح الطموح الذي جاء بمبادرة ملكية سامية، وسبق أن صادقت عليه المؤسسة التشريعية الموقرة، يندمج ضمن رؤية إصلاحية تتركز على التسريع

وفي نفس السياق، فإن برنامج "تيسير" يعاني من بعض النقائص خاصة في الإستهداف.

واعتبارا لما سبق، أوصى المجلس بضرورة التصدي بمجزم لكل أسباب الضعف المرتبطة بالتأطير البيداغوجي والهدر المدرسي، وتحسين ظروف المدرس بالوسط القروي.

وفي مجال آخر يهم العنصر البشري، وبمبادرة ملكية سامية، تم الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية، من خلال التأمين الأساسي على المرض، سواء فيما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الإستشفاء والعلاج. وفي سياق تنزيل هذا الورش الإستراتيجي، وقف المجلس الأعلى للحسابات على حسيطة التغطية الصحية الأساسية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2019.

فيما يخص تغطية الساكنة، ما يناهز ثلث السكان (29,8%) لا يزالون خارج نطاق هذه التغطية وهو ما ينطبق خصوصا على العاملين غير الأجراء.

وقد لاحظ المجلس فيما يتعلق بحكامة المنظومة، أن التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في وضعه الحالي، يظل خاضعا لهيئات حكامة الصناديق المدبرة له، في حين أن نظام المساعدة الطبية لا يتوفر على هيئة خاصة مسؤولة عن تديره وحكامته.

وقد عرفت الموارد نموا مضطربا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، ارتفعت من 10.5 دالمليار درهم إلى 13.84 مليار درهم سنة 2020 بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ومن 1.43 مليار إلى 1.86 مليار بالنسبة لنظام المساعدة الطبية، إلا أن الموارد المخصصة لهذا النظام نظام المساعدة الطبية المتأتبة أساسا من "صندوق دعم التماسك الإجتماعي" تنسم بعدم الإستقرار.

بالنسبة لموارد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المكونة أساسا من اشتراكات المأجورين ومساهمات المشغلين، تطورها يعرف تعثرا ملحوظا بسبب ركود نسب الإشتراك والتراجع المستمر للعامل الديموغرافي - أي عدد المأجورين النشيطين مقارنة مع عدد المشتركين المتقاعدين - خاصة فيما يتعلق بالصندوق الوطني لمنظومات الإحتياط الإجتماعي، إذ انتقل هذا المؤشر من 2.61 سنة 2015 إلى 1.63 سنة 2020.

بالمقابل، فإن نفقات التغطية الصحية الأساسية تعرف بصفة عامة تصاعدا مستمرا، وهكذا انتقلت نفقات الخدمات الطبية المقدمة للمستفيدين بنظام المساعدة الطبية من 1.72 مليار درهم في سنة 2015 إلى 2.4 دالمليار دراهم سنة 2019.

وفي الواقع، فإن هذا التطور لا يعكس الصورة الحقيقية للخدمات المقدمة فعليا للمستفيدين في هذا النظام، في غياب نظام فوترة شاملة على مستوى المستشفيات العمومية.

كما انتقلت نفقات الخدمات الطبية بالنسبة لنظام التأمين الإجباري

ومبتكرة ضمن خارطة طريق شاملة لمنظومة الإصلاح الهيكلي ككل.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،**

الفئة الثانية ترتبط بالسياسات العمومية التي تعنى بالعنصر البشري، ويتعلق الأمر بقطاع التعليم والتغطية الصحية.

يأتي في مقدمة هذه التحديات المدرس في الوسط القروي، إذ يندرج هذا المحور ضمن أهم إستراتيجيات التربية والتكوين ببلادنا، سواء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في البرنامج الاستعجالي والرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

ويتضح اهتمام الدولة بالمدرس بالوسط القروي من خلال الجهود العمومية المخصصة لذلك، حيث وحسب آخر المعطيات المتوفرة لدى المحاكم المالية، انتقلت تكلفة كل تلميذ ممتدرس بين سنتي 2017 و2019 فيما يرجع لنفقات التسيير من 7580 درهم إلى 7985 درهم بالوسط القروي، في حين عرفت هذه التكلفة زيادة خلال نفس الفترة من 6391 درهم إلى 6788 بالوسط الحضري.

غير أن تقييم المجلس الأعلى، أبان أن حسيطة المدرس بالوسط القروي، ورغم التحسن الملموس الذي سجلته، فإنها تبقى دون الطموحات على عدة مستويات:

فمثلا على مستوى تعميم المدرس والمساواة بين الجنسين في السلك الابتدائي، وخاصة إثر الجهود الرامية إلى تشجيع تدرس الفتيات، لا يتم الحفاظ على هذين المكسبين بعد الانتقال إلى السلكين الإعدادي والتأهيلي، حيث قدرت النسبة الخام للمدرس في الإعدادي خلال موسم دراسي 2019-2020 بـ 86,4% بالنسبة للذكور و72,4% بالنسبة للإناث.

على مستوى الانقطاع عن الدراسة، تبقى هذه الظاهرة مرتفعة، لاسيما في سلك الإعدادي بنسبة تقدر بـ 12,2% خلال الموسم الدراسي 2019-2020، مقابل 9,3% بالوسط الحضري.

على مستوى الجودة والتأطير أيضا، فإن المحتويات البيداغوجية لا تستجيب دائما لمتطلبات التعليم العصري، زيادة على عدم تحقيق تكافؤ الفرص في الإستفادة من الدروس عن بعد خلال جائحة كورونا، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الأدوات اللازمة. كما سجل المجلس قلة المفتشين التربويين وضعف عمليات التوجيه وكذا ظاهرة تغيب الأساتذة.

على مستوى مرافق البنيات التعليمية، لوحظ أن مجموعة منها لا توفر الظروف الملائمة للتحصيل المدرسي، من أصل 17.705 مؤسسة، ما يزيد عن 5000 وحدة غير مرتبطة بشبكات الماء والكهرباء والتطهير.

على مستوى الدعم الاجتماعي، سجل المجلس عدم كفاية عرض السكن المدرسي، خاصة لفائدة الفتيات، إضافة إلى استمرار بعض الصعوبات في توفير النقل المدرسي.

### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتعلق الفئة الثالثة بالسياسة العمومية المتبعة في مجال الماء، فمن حيث ندرة الموارد المائية، توجد بلادنا ضمن 20 دولة التي تصنف عالميا في وضعية إجهاد، حيث يتوفر المغرب في السنة العادية على موارد مائية تقدر بـ 22 مليار متر مكعب أي ما يناهز 650 متر مكعب لكل فرد حاليا، وهي دون عتبة الإجهاد المائي والمحددة بألف متر مكعب لكل فرد، ويعكس هذا الوضع طبعاً هشاشة بلادنا إزاء التغير المناخي، ولكن يعكس أيضاً الحاجة الماسة إلى تغيير مجموعة من الظواهر السلبية والسلوكيات غير المسؤولة، بل والمشينة أحيانا في كيفية إستعمال الماء ومراعاة ندرته، من بين هذه الظواهر تلويث المياه، حيث تقدر تكلفة تدهور الموارد المائية بسبب التلوث بحوالي 1.26% من الناتج الداخلي الخام، ويمثل التلوث الصناعي 18.5% من هذه التكلفة، وبالتالي يتعين تفعيل مبدأ المسؤولية "الملوث المؤدي"، خاصة عبر تطبيق الآليات القانونية المتوفرة وكذا تعزيز سلطات شرطة الماء. وفي نفس السياق، تعرف المياه الجوفية استغلالا مفرطا، حيث تقدر كمية الموارد المائية المستنزفة وغير قابلة للتجديد بـ 1.1 مليار متر مكعب سنويا، كما أن عدد مستغلي المياه بدون ترخيص يبقى جد مرتفع، حيث قدر إحصاء أجرته الوزارة المعنية، قدر عددهم بما يفوق 102 ألف، في حين لا يتجاوز المرخص لهم نصف هذا العدد.

وبخصوص تعبئة وتهيئة الموارد المائية، يتسم الوضع المالي كما تعلمون بتوزيع بنوي غير متوازن للأحواض المائية، من حيث الإمدادات السنوية بالمياه، ونتيجة لذلك يوجد الفائض في بعض الأحواض دون إمكانية الإستفادة منها، وبالمقابل تعاني بعض المناطق الأخرى من صعوبة في توفير الموارد المائية من أجل السقي، بل في بعض الحالات حتى من أجل الشرب، لذلك أوصى المجلس بالقيام بإنجاز المشاريع ذات المردودية المتعلقة بالربط بين الأحواض المائية.

وعلى صعيد آخر، فإن ظاهرة التوحد تؤدي إلى تناقص السعة التخزينية الإجمالية للسدود بما يقدر بـ 75 مليون متر مكعب سنويا، لذا أوصى المجلس بتطوير تدبير مندمج للنظم البيئية من أجل حماية أفضل للسدود ضد هذه الظاهرة.

على مستوى الري، توجد فجوة واسعة بين المساحات التي يمكن سقيها من السدود وبين المناطق المجهزة فعليا، بلغت هذه الفجوة في 2018 على سبيل المثال ما يقارب 158 ألف هكتار.

وفي هذا الإطار أوصى المجلس بالعمل على تزامن إنجاز المنشآت الهيدروفلاحة في سافلة السدود الجديدة لتزامنها مع بناء هذه الأخيرة، وكذا تدارك التأخر المسجل في إنجاز المنشآت الفلاحة في سافلة السدود القائمة.

وعلى صعيد آخر، لوحظ بأن المياه غير الاعتيادية لا تمثل إلا نسبة جد ضئيلة في حدود 0.9% من إجمالي الموارد المعبأة، لذا يتعين تخفيض

الأساسي عن المرض من 6.95 مليار درهم إلى 9.83 مليار درهم ما بين سنة 2015 و2019.

وبالرجوع إلى معطيات سنة 2020، فإن تطور نفقات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تؤثر فيه عموما ثلاث محددات رئيسية وهي:

- هيمنة النفقات الخاصة بالأمراض المزمنة أو المكلفة التي استهلكت ما يفوق نصف نفقات هذا النظام؛
- أهمية النفقات الخاصة بالأدوية، بلغت ثلث نفقات الخدمات العلاجية،

• المحدد الثاني هو المنحى التصاعدي لمؤشر الإصابة بالمرض.

ومن حيث التوازن المالي، وعلى عكس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يتوفر على مؤشرات مقبولة على المدى المتوسط، فإن الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي قد سجل أول نتيجة تقنية سلبية سنة 2016، تلاها عجز عام ابتداء من سنة 2017. وبالتالي، فإن هذا الأخير يعاني من وضعية مالية حرجية، حيث أن الإشتراكات والمساهمات لم تعد تغطي نفقات الخدمات الطبية ونفقات الاستغلال والإحتياطيات التقنية.

وعلاقة بسلة العلاجات ونسبة تغطية التكاليف المرتبطة بها، يلاحظ المجلس غياب نظام يقوم بتحيين منتظم لهذه السلة والتي لا توأكب تطور الخدمات الطبية المرتبط بدوره بتطور التقنيات طبعا وتطور العلوم الطبية، ويؤدي ضعف نسبة التغطية الفعلية لنفقات العلاجات الطبية إلى تحمل المستفيدين الحصة المتبقية.

وفي غياب الآليات الكفيلة بتطوير الموارد وبضبط النفقات، فإن التوازن المالي وديمومة نظام التغطية الصحية الأساسية بشكل عام ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بشكل خاص، يبقى في حاجة إلى آليات للضبط والتقتين.

ولمعالجة هذه الإختلالات، يوصي المجلس بوضع إطار ملائم خاص بحكامة منظومة التغطية الصحية الأساسية في شموليتها وإحداث هيئة ضبط مستقلة تتمتع بالصلاحيات والوسائل اللازمة.

وفي أفق تعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية مع نهاية هذه السنة، يوصي المجلس أيضا بمراجعة مقاييس تمويل منظومة التغطية الصحية الأساسية، ووضع الآليات الكفيلة بالتنوع موارد وطرق تمويلها، ويحث المجلس في نفس السياق على تطوير وتأهيل المؤسسات الإستشفائية والوحدات الصحية العمومية، بإختلاف مستوياتها، باعتبارها رافعة رئيسية لنظام التغطية الصحية الأساسية، وكذا تكثيف مراقبة القطاع الخاص، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية دوائية فعالة.

التي تعرف صعوبات على مستوى التنفيذ أو على مستوى الإستغلال، ويتعلق الأمر بمشاريع تكتسي طابعا اجتماعيا وكذا اقتصاديا تم إنجاز هته المهمة على مرحلتين:

**الأولى:** انتهت سنة 2020 وشملت جردا لجميع المشاريع التي تعرف صعوبات وتقييم أهميتها وطبيعتها والأسباب المؤدية إلى ذلك؛

**المرحلة الثانية:** استمرت إلى أواخر أبريل 2021، خصصت أساسا لاستجلاء أثر المهمة الرقابية.

وأجلا، خلصت هذه المهمة الموضوعاتية إلى كون تدبير المشاريع العمومية على الصعيد الترابي تعثره في بعض الحالات مجموعة من النقائص، مما نتج عنه بروز عدة صعوبات، سواء في التنفيذ أو الإستغلال، وأثر سلبا على نجاعتها ومردوديتها وأدى بالتالي إلى عدم الإستفادة المثلى منها من طرف المواطن أو المستثمر.

وقد ساهمت نتائج هذه المهمة الموضوعاتية ومخرجاتها في إيجاد حلول لمجموعة من المشاريع، مما يعكس تفاعل الأطراف المعنية بشكل إيجابي مع نتائج هذه المهمة.

وهكذا، عرفت حصيلة المشاريع المتأثرة التي رصدت إلى غاية متم سنة 2020 تراجعا محمما، فمن أصل 2635 مشروعا، تمكن 1147 مشروعا منها، بعد أربعة أشهر فقط من تجاوز الصعوبات التي كانت تعرفها.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع التي تمت معالجتها ما يناهز 8.8 مليار درهم، تم صرفها فعليا أي ما يعادل 46% من الغلاف الإجمالي المرصود لمجموع هذه المشاريع والتي كان في حدود 19.4 مليار.

وجدير بالذكر، أن هذه الصعوبات استمرت لمدد طويلة فاقت في بعض الأحيان عشر سنوات، وبلغت في المتوسط ما يزيد عن خمس سنوات بسبب إكراهات تعزى أساسا إلى استغلال المنجزات، نسبة عدم الاستغلال كانت 48%، 48% للمشروع المتعثرة بسبب صعوبات في الاستغلال، أو على مستوى تنفيذ الأشغال بنسبة 29%، أو على مستوى التخطيط بنسبة 23%.

وقد أمكن للمجالس الجهوية للحسابات الرصد الدقيق لأهم أسباب التعثر المرتبطة بمرحلة التخطيط للمشاريع، وتتلخص في:

- غياب أو ضعف الدراسات التقنية والمالية ودراسات الجدوى؛
- محدودية التنسيق بين الأطراف المعنية خلال مرحلة التخطيط؛
- عدم تحديد إلتزامات الأطراف أو عدم توثيقها في اتفاقيات شراكة؛
- فضلا عن عدم تسوية الأوعية العقارية المحتضنة للمشاريع العمومية أو في بعض الأحيان أيضا اختيار مواقع غير ملائمة أو مواقع غير منفق عليها.

فيما يخص مرحلة الإنجاز، تتمثل الأسباب أساسا في عدم ومحدودية وفاء أطراف المشروع بإلتزاماتهم التعاقدية، مما ترتب عنه تأخير كبير في تنفيذ المشاريع، بلغ في بعض الأحيان حد التخلي عنها.

اللجوء إلى إعادة إستعمال المياه العادمة وتجميع مياه الأمطار وأيضا عند الإقتضاء إحداث وحدات تحلية للمياه.

وتتميز قطاع الماء أيضا بتعدد المتدخلين من القطاعين العام والخاص، وتعترض عملية التوفيق والتنسيق بين مختلف الإحتياجات عديد من الصعوبات، خاصة في ظل عدم تفعيل أجهزة التوجيه والتنسيق الرئيسية، كالمجلس الأعلى للماء والمناخ واللجان الإقليمية للماء ومجلس الأحواض المائية، بالإضافة أيضا إلى غياب منظومة معلومات وطنية حول الماء، لذا أوصى المجلس بالعمل على تفعيل وتقوية دور هيئات التشاور والتنسيق والتوجيه الإستراتيجي على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وكذا التسريع في إنجاز المشروع الحالي المتعلق بنظام المعلومات المندمج حول الماء.

ورغم أن الإطار المؤسسي يشجع على تفعيل آلية الترابط والإلتقائية بين قطاعات الماء والطاقة والفلاحة، إلا أن تدبير هذه المكونات الثلاث لا يزال يتسم بمقاربة قطاعية بدل منطق اندماج المجالات الترابية والتنسيق بينها.

ويرى المجلس أن المبادرات التي اتخذت قصد التكيف مع هذا الوضع تبقى محدودة، كما يشهد على ذلك التأخر الحاصل في إدراج التأثيرات البيئية ضمن المشاريع والبرامج العمومية أو أيضا التطور البطيء للأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

واعتبارا لذلك، يوصي المجلس بتطوير التكامل بين عناصر مثلث: الماء - الطاقة - الفلاحة، بشكل يسمح بالإلتقائية القطاعات الثلاث واندماجها الترابي والملاءمة بين إستراتيجياتها.

وأمام الإكراهات المسجلة على مستوى التمويل، وبالنظر إلى ضعف عدد العقود المبرمة بين القطاعين العام والخاص، يتعين تطوير شراكة فعلية بين القطاعين، وبالموازاة مع ذلك، تحديد المخاطر والأولويات ورفع التحديات المتصلة بالتنظيم والتمويل والمنافسة والخبرة والإبتكار.

في نفس السياق، لم تعد أنظمة التعريفية المعتمدة حاليا ملائمة لتدبير معقلن للموارد المائية، مع العلم بأن تمويل قطاع الماء يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام التعريفية، لذلك أوصى المجلس بالقيام بدراسة حول الإستهداف الملائم، وعند الإقتضاء بمراجعة منظومة تعرفه الماء والتطهير، طبعا مع مراعاة الوضعية الإجتماعية للفئات المستفيدة والتي هي الأكثر هشاشة.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتعلق الفئة الرابعة بالتدبير الأنجع للمشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة، وكما تعلمون، تعتبر المجالات الترابية نواة لترسيخ دينامية التنمية وفضاء يتعين تثمينه للعيش الملائم لفائدة المواطن ولجلب الإستثمار، وكذا للحفاظ على الاستدامة.

واعتبارا لذلك، أنجزت المجالس الجهوية للحسابات مهمة موضوعية حول تدبير المشاريع العمومية على مستوى كافة جهات المملكة، ولاسيما المشاريع



نفتاتها، وكذا على مستوى الإشهاد بصحة حساباتها. كما شمل هذا التحسن استرجاع الخزينة لمبالغ الدعم غير المستحقة وغير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها.

وقد وصلت المبالغ المسترجعة إلى خزينة الدولة إلى حدود أواخر أبريل 2022 ما يعادل 17.07 مليون درهم، مقابل 7.49 مليون سنة 2021، و7.09 مليون سنة 2020، و17.7 مليون درهم سنة 2022، مقابل 7.49 مليون درهم في 21، و7.9 مليون درهم في 2020، في حين مازالت 10.52 مليون درهم لم تحصل بعد.

وبرسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للمنظمات النقابية، استفادت 11 منظمة من دعم بمبلغ 8 مليون درهم، وقد أودعت تسع منظمات نقابية حسابات حملاتها، في حين تخلفت منظمات عن القيام بذلك إلى حدود أواخر أبريل 2022.

وفي مجال اختصاص التصريح الإجباري بالملكيات، تلقت المحاكم المالية ما يفوق 398 ألف تصريح يخص أكثر من 113 ألف ملزم من جميع الفئات المعنية، وذلك بعد مضي أكثر من 12 سنة من العمل بالمنظومة القانونية المتعلقة بالتصريح الإجباري بالملكيات من طرف المجلس.

وفي هذا الصدد، يسجل المجلس ارتفاعا في عدد التصاريح المودعة بمناسبة حملات التجديد التي تمت في فبراير، وهي تتم كل ثلاث سنوات، والتي بلغ عددها 52.095 سنة 22، مقابل 50.300 في سنة 2019.

وفيما يتعلق بهذه المهمة، مهمة التصريح الإجباري بالملكيات، انكب المجلس على وضع برنامج مراقبة على أساس معايير موضوعية قائمة على المخاطر، في إطار نهج مراقبة مندمجة ومتكاملة تؤسس لتفعيل الجسور بين كافة أنواع المراقبة التي يمارسها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كما تلاحظون، يتضح من خلال هذا العرض حول أشغال المحاكم المالية، مدى اتساع مجالات أنشطتها وتنوع اختصاصاتها، وسعيها الدائم والحديث لحماية المال العام وخدمة المواطن كهدف أسمى، وعلى غرار الهيئات الرائدة للأجهزة العليا للرقابة، نعتبر في المرحلة الراهنة أن الارتقاء بأداء المحاكم المالية في ممارستها لمهامها رهين بثلاثة محددات رئيسية:

- **أولها:** الكفاءات البشرية وتأهيلها باستمرار في كافة مجالات التخصص المرتبطة بهذه المهام، بما فيها القدرات المتعلقة بالتحول الرقمي التي تعمل المحاكم المالية على إرسائها تدريجيا؛

- **ثانيا:** المعايير المهنية والممارسات الفضلى، بصفتها المرتكزات الأساس للعمل الرقابي والمصدر الموثوق للمعلومات والمبادئ التوجيهية المستقلة والموضوعية، وذلك لدعم التغيير الإيجابي في القطاع العمومي؛

- **ثالثا:** القدرة على التأقلم قصد الاستجابة للتطورات المتغيرة والمخاطر

كما شكل ضعف الإشراف على الأشغال وتتبعها وعدم كفاية مراقبة جودتها أحد الأسباب التي أدت إلى بروز صعوبات في تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

بالنسبة للأسباب التي وقفت عليها المجالس الجهوية والتي حالت دون الاستغلال (l'exploitation) لمجموعة من المشاريع أو استغلالها بكيفية ملائمة أو استغلالها بكيفية غير منتظمة، ترتبط أساسا بعدم توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة للاستغلال أو عدم كفايتها، نتيجة غياب تصور مندمج ومتكامل لهذا الاستغلال في مرحلة التخطيط والإعداد.

ولأجل الإسهام في إيجاد حلول المشاريع التي ما زالت تعاني من صعوبات في التنفيذ أو الاستغلال (تقريبا 1800)، أوصى المجلس الأعلى للحسابات على الخصوص بإحداث لجنة على الصعيد الجهوي تعنى بالضبط والتتبع المحكمين لهذه المشاريع المتبقية والحرص على تنفيذها، وعند الإقتضاء حتى اللجوء إلى إعادة النظر في مجالات تخصيصها واستغلالها.

أما بشأن المشاريع المزمع إنجازها مستقبلا، فقد أوصى المجلس على الخصوص بتوخي الدقة والوضوح أثناء دراسة الحاجيات، والتأكد من ملائمة موضوع المشاريع المبرمجة وأهدافها مع توجهات المخططات والبرامج على الصعيد الجهوي والوطني.

كما يتعين القيام باستشارات قبلية والتنسيق وضمان الإلتقائية وإشراك جميع المتدخلين المحتملين، خاصة القطاعات الوصية والفئات المستفيدة، وذلك قبل حصر التصور الأولي للمشروع.

وأوصى المجلس أيضا بتوفير عقارات في وضعية قانونية سليمة وملائمة، لا من حيث مساحتها، ولا من حيث تكلفتها، ولا من حيث موقعها بالنظر إلى خصائص المشروع وكذا طبيعة الفئات المستفيدة، فضلا عن ضرورة تحديد نموذج استغلال للمشروع وديمومته من حيث الطرف المسؤول والموارد اللازمة حتى للصيانة فيما بعد ووضع مؤشرات للتتبع والتقييم.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

علاوة على الخلاصات التي عرضت أهمها، يشتمل هذا التقرير على نتائج عملية تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية والمتعلقة بالمهات الرقابية المنجزة خلال سنتي 2016 و2017، والتي أبرزت تفاعلا إيجابيا من طرف الأجهزة العمومية المعنية، تعكسه نسبة التوصيات المنفذة كليا أو التي هي في طور التنفيذ والتي بلغت 78%.

كما يتضمن التقرير خلاصة حول مراقبة حسابات الأحزاب السياسية برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات انتخابية، وكذا في تغطية مصاريف تسيير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها.

وبهذا الخصوص، يسجل المجلس تحسنا مستمرا في الأداء المالي والحساباتي للأحزاب السياسية، لاسيما على مستوى إثبات صرف

إني لواقفة أن المؤسسة التشريعية الموقرة، بمجلسها وكافة مكوناتها، لن تدخر جهدا، كما هو معهود فيها، من أجل التوظيف الأمثل لهذه الأعمال، أعمال المحاكم المالية، هدفنا الأسمى جميعا خدمة المصلحة العليا للبلاد، وتمكين المواطن والرأي العام من إدراك الأثر الملموس لتدخلات كافة أجهزة الدولة، في تناغم وتكامل بين كل المبادرات وكل الإنجازات.

وقفنا الله جميعا لما فيه خدمة بلدنا من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

شكرا السيدة والسادة الوزراء،

شكرا السيدات والسادة البرلمانيون.

رفعت الجلسة.

الناشئة بشكل يواكب القضايا الرئيسية التي لها تأثير على المجتمع، ويستجيب أيضا لانتظارات الأطراف المعنية بمخرجات المحاكم المالية.

وقصد الاستجابة لهذه المتطلبات، يحرص المجلس على دعم قدراته البشرية، وعلى نسج علاقات تعاون مع أجهزة عليا نظيرة، ومؤسسات مهنية، ومنظمات دولية مختصة في مجال الرقابة العليا على المالية العمومية والحكامة والتدبير العمومي.

وقد قام المجلس مؤخرا بصياغة إستراتيجية في مجال التعاون الدولي وفق رؤية واضحة، في إنسجام مع إستراتيجية المحاكم المالية، وأيضا في إنسجام مع التوجهات العامة للدبلوماسية المغربية، وتهدف هذه الخطة في مجال التعاون الدولي إلى تعزيز الكفاءات والخبرات المهنية لقضاة وموظفي المحاكم المالية والرفع من مساهمة المجلس الأعلى للحسابات ضمن المجموعة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،